

بوقراص رقمية

حتمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن البيئي

الملخص

يواجه عالم اليوم تحديات كثيرة تهدده أمنه، أهمها في الوقت الحالي التهديدات البيئية التي أضحت تشكل حيزا هاما في مجال الدراسات الأمنية، نظرا لآثارها البالغ على القضايا الموازية المتعلقة بالأمن الإنساني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وفي توجيه التعاون السياسي الدولي، وبالتالي تأثيرها على استراتيجيات ومحاور العلاقات الدولية.

تحاول هذه الدراسة توضيح أثر التهديدات البيئية على القضايا الأمنية وكذا إبراز أهم الآليات الدولية الرامية إلى ضمان محيط سليم للحياة الإنسانية، وتحديد المسؤوليات الدولية في المجال، مع عرض الصعوبات التي تعترضها وأهم الاستراتيجيات الدولية لتجاوزها، باعتبارها بعد محوري لتحقيق مستويات الأمن الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي البيئي - الأمن البيئي - التهديدات البيئية - الحوكمة البيئية - الرشادة البيئية.

Boukarras roukai

THE IMPERATIVE OF INTERNATIONAL COOPERATION TO ACHIEVE ENVIRONMENTAL SECURITY



Abstract:

The world today faces many challenges threatening its security, among them the environmental pressures that have become an important space in the field of security studies, due to their important impact on parallel issues related to human security and economic stability, and thus their impact on the strategies and axes of cooperation at the international level.

This study attempts to clarify the impact of environmental threats on security issues, as well as highlight the most important international mechanisms aimed at ensuring a sound environment for human life, and defining international responsibilities in the field, while presenting the difficulties encountered and the most important international strategies to overcome them, as they are a pivotal dimension to achieving other levels of security.

Keywords : environmental international cooperation - environmental security - environmental threats - environmental governance - environmental governance.

حتمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن البيئي

THE IMPERATIVE OF INTERNATIONAL COOPERATION TO ACHIEVE ENVIRONMENTAL SECURITY

بوقراص رقبة(*)

أستاذ محاضر، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم.

مقدمة:

أصبح من الثابت اليوم أن قضية البيئة هي موضوع إنساني يهم البشرية جمعاء، ولا يمكن لأي دولة مهما كانت قدراتها وقوتها أن تستوعب مخرجات الوضع البيئي الدولي بمفردها بمعزل عن الدول الأخرى، ما جعل التعاون الدولي أمرا حتميا بصدد مسائل بيئية ذات بعد دولي، أثرت على حركة العامل البشري على المستوى الدولي، وأدت إلى اختلال في توازن التوزيع البشري، وفي التوزيع العادل لعوامل الإنتاج والرفاه الاجتماعي، كما أثرت على استقرار العديد من البلدان. حتى الفضاء الخارجي خارج الغلاف الجوي لم يسلم من هذه الانتهاكات.

ومن أجل الحد من الأثار المتسارعة وغير المحدودة لهذه الظواهر التي تلقي بظلالها على السياسات الداخلية للدول من جهة، وعلى أولويات توجهاتها الدولية من جهة أخرى، تم اعتماد أساليب جديدة فيما تعلق بالاستراتيجيات المنتهجة، أو بالشراكات الممكنة ضمن الاستراتيجيات الدولية المتاحة، من أجل القضاء والتحكم في مخلفات التغيرات البيئية، ومعالجة مشاكلها من خلال تنسيق وتكثيف الجهود خاصة وأن التهديدات البيئية لا تعترف بالزمان والمكان، وعلى هذا الأساس تم تصنيفها حسب أدبيات الأمن من بين التهديدات العابرة للأوطان باعتبارها من أخطر

(*) البريد الإلكتروني: roukai.boukarras@univ-mosta.dz

مشاكل العصر التي تحتاج إلى اهتمام خاص ومستمر لزيادة الوعي لدى الشعوب ودعم الجهود الدولية للحفاظ على الأمن البيئي . هذا الأخير الذي يعد من المفاهيم المعاصرة التي تحوز على اهتمام دولي بارز، ويحضر باهتمام خاص في أجندة اللقاءات الدولية والمؤتمرات التي تجمع القوى العظمى، أثمرت جملة من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية تسعى جاهدة لإيجاد حلول مستعجلة للمشكلات التي تواجهه

من جهته يعد عدم التوازن البيئي والايكولوجي من أهم أسباب تدهور حقوق الإنسان والأمن الإنساني، بسبب سوء توزيع الموارد وتدهور وضعية الثروات الطبيعية التي تعد من عوامل البقاء. وفي نفس الوقت يعتبر عامل محوري في قيام النزاعات والصراعات المحلية، التي تنتقل لتأخذ بعدا دوليا في كثير من الأحيان؛ إلى جانب الاستخدام اللاعقلاني للأسلحة المحظورة دوليا والأسلحة الكيماوية .

تعتمد هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مسألة التعاون الدولي المتعلقة بالبيئة والأمن البيئي وما عمدت إليه الدراسات الأمنية لضبط مختلف المضامين المفاهيمية والنظرية وصياغة مفهوم الأمن البيئي . انطلاقا من اشكالية مفادها :

إلى أي مدى اصبح التعاون الدولي حتمية لتحقيق الأمن البيئي ؟

لمعالجة الموضوع تم صياغة الفرضية التالية :

تظهر أهمية الدور الذي يلعبه التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي، من خلال تفعيل الاستراتيجيات الموحدة التي تلزم الدول على تقاسم مسؤولياته والالتزام بواجباتها اتجاه القضايا البيئية.

ومن خلالها تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم مساعي الدول في المجال، عن طريق اعتماد اقتراب تحليل النظم، حيث أن المجتمعات والجماعات تميل إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا، تعمل في إطار بيئة أشمل، ولهذه الكيانات حدود مميزة تفصلها عن بيئتها فضلا عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة عمليات مختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو من خارج

حدوده مع بيئته الأوسع؛ ويكون ذلك بتحليل مختلف التشريعات الوطنية والدولية في مجال حماية البيئة مع عرض أهم المدخلات الداخلية والخارجية لتحقيق الأمن البيئي. إن البحث في مجال الأمن البيئي يعد بعثا جديدا لأشكال تعاون تسعى لبحث فرص تفعيل الحوكمة البيئية وتحقيق التنوع البيولوجي وإعادة التوازن للفضاء الحيوي العالمي، فجاءت الدراسة مقسمة إلى المحاور التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتعاون البيئيين؛

- المبحث الثاني: الجهود الدولية في مواجهة التهديدات البيئية وأثرها على أطر التعاون الدولي؛

- المبحث الثالث: استراتيجيات ترقية الأمن البيئي والصعوبات التي تواجهها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والتعاون البيئيين؛

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية خاصة بعد بروز تهديدات أمنية جديدة مهمة المصادر مثل الهجرة غير الشرعية، الأمراض الوبائية سريعة الانتشار، التدهور البيئي وقضايا تغيير المناخ. وفي حقيقة الأمر يعتبر الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة الذي عززته الإجراءات والتدابير الدولية لمواجهة التدهور البيئي، المنصبة حول ضرورة خلق استراتيجيات وآليات دولية، فضلا عن جهود بعض الباحثين في مجال الدراسات الأمنية.

ويأتي التعاون الدولي باعتباره الحل الأمثل لتدارك الوضع المتأزم، نظرا للنتائج الايجابية المحققة لغاية اليوم، لتجاوز التصعيدات التي تمس تأثيراتها السلبية الأمن الصحي، الغذائي والإنساني عموما.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتعاون الدولي البيئي.

عادة ما يرتبط مفهوم التعاون على المستوى الدولي بالظروف المحيطة به والتي أدت إلى حدوثه، وعكس الصراع والنزاع وما يرتبط بها، والتي تمثل الوجه الآخر

للعلاقات الدولية؛ فإن فكرة التعاون تقوم حسب الأهداف المحددة لها في الزمان المؤسسة له. من أجل ذلك لا يوجد إجماع على مفهوم شامل للتعاون الدولي، فأشكاله لا يمكن حصرها ووسائله متجددة، كونه ظاهرة متغيرة ومتطورة، بتطور الأحداث الدولية¹.

يطلق التعاون الدولي مصطلح على الجهود المبذولة بين الدول من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعانة، وفي سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين، بمواجهة التحديات المختلفة. فهو تحرك جماعي للأطراف المعنية به، يفترض ضمينا وجود استعداد ورغبة مشتركة وجدية للعمل المنسجم الذي يسخر القدرات المحلية لخدمة المشاريع الدولية المشتركة، ما يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول، في شكل مبادرات ثنائية أو متعددة الأطراف تضمن حقوق متساوية لكل الأطراف.

يؤدي ذلك إلى خلق سلسلة من التفاعلات والاتصالات تسمح بتحقيق التقدم والأمن بين عدة أطراف، عن طريق التنسيق والتشارك في مجالات تتجاوز التقارب الجغرافي للدول، إلى تبادل وتوافق الأهداف والآليات تحقيقا للسلم العالمي، حيث يزيد أمن الدولة منفردة بزيادة أمن الدول جميعا.

من جهته يهدف التعاون الدولي في مجال البيئة إلى تسهيل وتسريع وتيرة العمل الدولي للتحكم في الانفلات المناخي الحاصل في شكل الاحتباس الحراري خاصة، الذي يعود بالضرر على مختلف الأحياء البرية والمائية واثره على التوازن الطبيعي للحياة على كوكب الأرض، ما عاد بالسلب على الإمكانات الطبيعية والقدرات الاقتصادية، وبالتالي أشكال التكتلات الإقليمية والخيارات التعاونية المتاحة؛ وكذلك إعادة ضبط هرم القوى في ظل تزايد المنافسة الدولية وتشكيل القوى المشتركة من أجل احتواء الأزمات والاضطرابات والتوترات الناجمة عن ذلك.

¹ - علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة للإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص 8.

لقد تناولت المدارس النظرية على اختلاف توجهاتها مسألة التعاون الدولي في العلاقات الدولي، كل من منطلقها، ولا زالت تطور من أفكارها وفق للتغيرات الدولية الجديدة التي يفرضها الواقع الراهن، انطلاقاً من الواقعية الى الليبرالية والبنائية¹.

ولأن البيئة حسب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم هي "رصيد الموارد المادية والاجتماعية والمناخية في وقت ومكان ما لإشباع حاجات لصيقة بالإنسان"²، او "مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى والتي يؤدون فيها نشاطهم"³، بمعنى آخر الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي ويتعايش معه في ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات تشكل في تفاعلها وحدة وظيفية، وحسب المشرع الجزائري في المادة الرابعة من القانون رقم 11-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالنظام البيئي، فإن البيئة تتكون من الموارد البيئية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوان، بما في ذلك التراص الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

بالتالي فإن التعاون البيئي هو تضافر الجهود الدولية من اجل الحفاظ على مقومات البيئة الطبيعية والكائنات الموجودة بها، أي جملة الإجراءات والقواعد القانونية والنصوص الدولية الرامية الى معالجة المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة، تأسيساً على المبادئ التي اقرها المجتمع الدولي في المجال.

¹- تنطلق الواقعية من كون التعاون هو المفروض من قبل الأقوياء وأحياناً من قبل المؤسسات وتنصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية، أما الليبرالية الجديدة القائمة على أساس المصلحة تؤكد أن التعاون الدولي هو دالة للمصالح العقلانية لكل المؤسسات اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة أو المصالح المشتركة، أما النظرية البنائية القائمة على المعرفة تقول أن المعرفة والمؤسسات تتضافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون. أنظر:

Hasenclever Andreas And Peter Mayer And Volker Rittberger , *Theories Of International Regimes* (cambridge University Press, 1997) .

²- إبتسام سعيد المكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة (عمان :الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 27.

³- المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الأمن البيئي

يتميز مفهوم الأمن بغموضه وغياب اجماع بين الفقهاء حول تعريف قار له، حيث يجد مكانا له في مختلف الأدبيات والمواضيع التي يراد أمنيتها وفق النظام الاجتماعي المعني. واختلف علماء السياسة والاستراتيجية حول تحديد دقيق لمفهوم الأمن بشكله الدقيق، رغم وجود اتفاق عام بكونه عدم شعور الفرد بان حياته او احدى قيمه مهددة بشكل ما، وعادة ما كان نقيض الخطر في جميع أشكاله، وناقشته المدارس النظرية كل حسب توجهها.

حيث يرتبط الأمن في امتداده التحتي بأمن الدول والأفراد والجماعات، وفي امتداد أعلى بأمن الدول والنظام الدولي إلى السلطة فوق القومية، وفي امتداده الأفقي بالأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي والأمن الإنساني. وتنظمه المسؤولية السياسية التي تنتشر في جميع الاتجاهات من الهيئات المحلية من حكومات إقليمية محلية إلى المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، متأثرة بقوة الرأي العام وتوجه الإعلام والصحافة والتيارات الاقتصادية. أما موضوعيا فهو متلازم مع غياب التهديدات ضد قيم الدولة واستقلالها واستقرارها ووحدتها الترابية وهويتها.

1- ماهية الأمن البيئي:

يعد البعد البيئي عاملا أساسيا في بروز فكرة الأمن الإنساني، بعيدا عن الأبعاد العسكرية الأخرى التي أثرت دائما على سلوك الدول، وهذا بفعل التغيرات المناخية التي تتميز بسرعة انتشارها واتساع نطاقها، وحجم التهديدات التي تفرضها¹.

ان مفهوم الأمن البيئي قديم الطرح- حديث الاهتمام، تم ترسيخه في منتصف الثمانينات، عندما تضمن تقرير برونتلاند Brundtland سنة 1987 فصلا كاملا عن الأمن البيئي، لكن عالميته برزت مؤخرا متجسدة في التشريعات والقوانين البيئية المحلية التي تنادي بحماية البيئة وصيانتها ووقايتها، الى جانب انتشار المنظمات

¹ - مراد لطالي، " الأمن البيئي واستراتيجيات ترقيته، مقارنة الامن الانساني، " مجلة الفكر القانوني والسياسي، (الأغواط: جامعة عمار ثلجي، المجلد الثاني، العدد الأول)، ص ص 535-550.

الدولية والبرامج العالمية الرامية الى تحقيق الأمن البيئي، الى جانب قمم المناخ التي تعقدها الدول العشرين الكبرى في مواعيد ثابتة، لمناقشة مسألة الانبعاث الحراري.

يجمع مفهوم الأمن البيئي بين مصطلحي الأمن والبيئة، وبالتالي فهو يتعلق بالقضايا التي تناقش التأثيرات التي تنتج عن الأزمات والكوارث البيئية خاصة التي يكون سببها الإنسان، وتؤثر على وجود الجنس البشري، في علاقة متبادلة بين الإنسان وبيئته. بمعنى آخر حماية البيئة والموارد البيئية من النضوب والنقص الناجم عن الملوثات والجرائم المتعددة، من أجل ضمان حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والمصادر وعدم الإخلال بها. ضمن إطار عام يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان، وبمفهوم آخر أمن الدولة من الأخطار البيئية مقابل أمن الإنسان من التدهور البيئي.

هذا ويرتبط تطور الأمن البيئي بتحولات هامة في الساحة الدولية حول القضايا البيئية، أهمها:

- نمو الوعي البيئي للبلدان المتطورة؛

- تزايد النقاشات الأكاديمية التي تنتقد الممارسات الأمنية التقليدية، وعجزها عن التعامل مع المخاطر المستجدة للواقع البيئي؛

- التحولات الدولية المتسارعة، والظروف المستجدة الى جانب التداخل بين المفاهيم الأمنية المتداولة، وتأثير الواقع البيئي على باقي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإستراتيجية.

بالمقابل فان حصول الأمن البيئي يقتضي حصول الاطمئنان حول واقع البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل أي:

- شعور الإنسان بالأمن والسلم في بيئته، وإدراك أهميتها في توفير المقومات الأساسية لحياته؛

- قابلية المجتمع لمواجهة الندرة الناتجة عن المخاطر البيئية والتغيرات المفاجئة في المناخ؛

وبين مقاربتى الأمن الوطني والأمن الإنساني يبقى الأمن البيئي ضروري لتحقيق التوازن الوطني واستمرار بقاء الإنسان، انطلاقاً من فكرة الأمن المناخي والأمن البيئي التي يمكن أن تكون فتيلة لإشعال النزاعات الدولية بشكل محوري في إفريقيا وفي الشرق الأوسط، في ظل التنامي الكبير لعدد السكان وسوء توزيع الموارد بطريقة عادلة، وندرتها في غالب الأحيان.

شكل هذا المنحى محورا للدراسات الجيوسياسية، التي حاولت منذ التسعينات فهم العلاقة بين البيئة والنزاع، من خلال العمل على صياغة مفهوم جديد للأمن في ظل التهديدات البيئية، وتحديد طبيعة الآثار الناجمة عن تداعيات تغير النظام البيئي وتدابيراته على الأمن الدولي، خلصت الى تحديد نوعين من النزاعات البيئية الدولية:

- أولاً، نزاعات بيئية دولية مباشرة: تحدث بسبب نقص المياه وجفاف النهار بسبب ضعف التساقطات المطرية، او تراجع الغطاء النباتي، في شكل نزاعات حول المياه؛

- ثانياً، نزاعات بيئية غير مباشرة: ناتجة عن الهجرة غير الشرعية للأشخاص ونزوح الملايين بطرق عشوائية، بسبب الظروف المناخية الصعبة وتدهور الوضع البيئي بفعل الجفاف.

2- أهمية الأمن البيئي:

كونها احد مركبات الأمن الإنساني، أو كما يطلق عليه بالأمن الحيوي الذي يتعلق بالفرد والدولة والعالم، أخذت القضايا البيئية بعداً استراتيجياً ضمن التحديات العالمية الجديدة واسعة النطاق، التي تتعلق بعوامل البقاء متمثلة في الماء والهواء والطعام، التي يطاردها شبح الندرة. ما يستدعي الاستغلال العقلاني للموارد، الذي يقوم على مبدأ العدل والإنصاف.

إن الاهتمام بالأمن البيئي يتمحور بالضرورة حول اتخاذ سياسة بيئية دولية منسجمة، تحترم خصوصية الدول في هذا الإطار وتُأصل لسياسات محلية إقليمية

متجانسة كفيلة بالتصدي للتهديدات البيئية المختلفة. موضوع الطاقة والطاقة البديلة أصبح هو الآخر رهانا حيويا، يسهم في خلق بيئة صحية ومستقرة.

لقد أصبحت البيئة وحدة مرجعية في العلاقات الدولية، فهي فاعلٌ دوليٌ يُؤثر ويتأثر بالقرارات الدولية، كونها وسط منتج للفرص الاجتماعية ومجال خصب للتنمية والتطوير، من خلال آليات التمكين والانتفاع التي تقلل من التدهور البيئي، عن طريق إدراجها في البرامج التعليمية للدول وتنمية أساليب حمايتها وإقرار الأدوات الكفيلة بتحقيق ذلك.

المبحث الثاني: الجهود الدولية في مواجهة التهديدات البيئية وأثرها على أطر التعاون الدولي؛

تستدعي حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه إدارة إستراتيجية تحقق التنمية المستدامة، وتحمي الأمن الصحي والغذائي بما يحمي النسل البشري من التهديدات التي تحيط به. تهديدات ذات أبعاد متعددة اقتصادية، سياسية، اجتماعية وإستراتيجية ذات امتداد عسكري عندما يتعلق الأمر بإدارة النزاعات الناجمة عن مخلفات تدهور الأوضاع البيئية، وتنتشر لتكون عابرة لحدود الدول في كثير من الأحيان.

يرتبط تحقيق الأمن البيئي بعوامل متداخلة تقتضي العيش في بيئة صحية ونظيفة، تكون فيها المعلومات والمعطيات بخصوص الواقع البيئي متاحة للجميع، بحيث يكون التدخل والتفاعل سهلا وتلقائيا في حالة الأزمات.

المطلب الأول: تهديدات الأمن البيئي

تؤثر الزيادة السكانية الهائلة التي يشهد الكوكب سلبا على عوامل العيش، نظرا لاختلال التوازن بين وتيرة النمو السكاني العالمي والتجدد الطبيعي للثروات الطبيعية. فالنمو الصناعي الهائل والانفجار الديموغرافي أثر على القدرات البيئية الطبيعية، خاصة مع انتشار المبيدات الكيميائية، وتوسع المباني السكنية على حساب الأراضي الزراعية، والتعدي على الثروات البحرية الى جانب الأنشطة التي تزيد من الانبعاث

الحراري والغازي والملوثات النووية، ونمط العيش الغير صحي الذي زاد من حدة الكوارث الطبيعية.

ورغم ان الكوارث الطبيعية هي ظواهر لا دخل للإنسان في حدوثها، إلا أن آثارها الحادة تعود إلى الاختلال الذي أحدثه، بفعل المنشآت الصناعية الكبرى وحالة التصحر الذي نتجت عن قطع الغابات وإفساد الأراضي الزراعية لتوجيهها لأغراض تجارية واقتصادية. يقابله نضوب المعادن وتآكل طبقة الأوزون.

كل هذه العوامل أدت الى تغير المناخ وتزايد حدة الاحتباس الحراري كظواهر تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وتزيد من حرارة الكوكب واختلال توازن الفصول وزيادة كثافة الأشعة فوق البنفسجية، وتوسع التصحر نتيجة تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه الرطبة، ما يؤدي الى إنحسار الغطاء النباتي وتغير خصائص البيئة، وزيادة الرياح الغبارية. تراجع مساحات المسطحات المائية من جهته أثر على الثروة السمكية، وتلوث المياه الجوفية وانتشار ظاهرة انجراف التربة.

مثل هذه المخرجات تؤدي إلى تهديد الأمن الإقليمي للدول، وظهور اضطرابات سياسية بين الدول المتجاورة تتحول في الكثير من الأحيان إلى نزاعات مسلحة، تتحول إلى نزاعات عابرة للقارات عندما يتعلق الأمر بالموارد غير المتجددة خاصة الماء الصالح للشرب. في نفس الوقت تنتشر ظاهرة اللاجئين الذين يعتبرون أعباء تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للدول، وتخلق في كثير من الأحيان مشاكل دبلوماسية مع الدول المجاورة.

كما تبرز آثار التهديدات البيئية في:

✓ اختلال التوازن الغذائي والصحي وضعف الإنتاج الزراعي؛ ما يؤدي إلى انتشار سوء التغذية الحادة وارتفاع حالات الوفاة بسبب انتشار الأوبئة وتلوث المياه وهطول المطار الحمضية، وانتشار أمراض الفقر؛

✓ تراجع الأداء الاقتصادي للدول بسبب ضعف القدرات الإنتاجية وتراجع الموارد الأولية؛

- ✓ التأثير على الخيارات السياسية المتاحة، وطرح التعاون الدولي كحتمية من أجل التصدي الفعال لهذه المظاهر، مع بروز دوائر مصلحة جديدة، ورجحان كفة الميزان لصالح فواعل على حساب أخرى وفقاً لقوتها وحصتها من الأسواق العالمية؛
- ✓ تغير مسارات حركة الهجرة، وزيادة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية وبروز حالات إنسانية جديدة مردها إلى انتشار الفقر وتفاقمه أدت إلى حدوث صراعات عرقية ودينية كانت عواقبها وخيمة.

المطلب الثاني: الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الأمن البيئي

أصبحت الإدارة الجماعية العالمية حتمية ضرورية، من أجل عمل فعال وجدي لمواجهة واقع بيئي متدهور، عن طريق إشراك الفواعل المختلفة من منظمات دولية حكومية كالأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة في إطارها، ومنظمات إقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، حيث تلتي الدول المتقدمة والنامية حول قضايا تهدد المصير المشترك للكوكب، مع إشراك هيئات المجتمع المدني العالمي في شكل المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية والسياسية والاقتصادية. حيث يكون التعاون الدولي أساساً لقيام تنظيم سياسي عالمي يقوم على مبادئ السلم والأمن الدولي، ومن خلاله يتم الوصول إلى مشاركة دولية فعلية وفاعلة، عن طريق تكثيف الجهود وتبادل الخبرات.

1- المؤتمرات الدولية:

لأن الحق في البيئة متصل بحقوق الإنسان الطبيعية، تعمل الأمم المتحدة على تقريب وجهات النظر بخصوص المسألة بواسطة هيئاتها المختلفة، عن طريق إقامة المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات، من بينها:

- مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة الإنسانية (مؤتمر ستوكهولم 1972) :

أول وثيقة دولية تعنى بمبادئ العلاقات البيئية الدولية وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار، انبثق عنه : اعلان ستوكهولم عن المبادئ المتعلقة بالبيئة، خطة عمل تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى

التعاون من أجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة، الى جانب اقرار ترتيبات مالية ومؤسسية. اهم مبادئه:

- ❖ اعتماد التخطيط من اجل المحافظة على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية؛
 - ❖ دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتأمين بيئة افضل؛
 - ❖ الاهتمام بالجانب العلمي والتكنولوجي للمحافظة على البيئة؛
 - ❖ تحميل الدول مسؤولية الأضرار البيئية وضرورة التعاون الدولي؛
 - ❖ تطوير قواعد القانون الدولي المتعلقة بالمسؤولية البيئية ؛
 - ❖ الزام الدول بتحمل اعباء ضحايا التلوث والأضرار الناتجة عن الأنشطة التي تنتج داخل حدود اقليمها ومجال اختصاصها أو تحت اشرافها¹.
- وبناء عليه عمل المؤتمر على ضمان الحق في العيش في بيئة نظيفة سليمة، وربط الحقوق البيئية بحقوق الانسان، في ارض واحدة ذات بيئة نظيفة وسليمة.
- مؤتمر نيروبي (1982): اهتم بشؤون البيئة والتنمية وشدد على التخفيف من حدة النزاعات التي تساهم بشكل كبير في انتشار التلوث والفقر وتسبب أضراراً فادحة للبشرية. ومن أهم المبادئ التي أقرها: معالجة التصحر والجفاف، وتشجيع الزراعة، ومكافحة الفقر، والتعاون والتنسيق بين الدول من أجل حماية البيئة في العالم؛
- اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية : شعارها مستقبلنا المشترك، عملت على ضمان التنمية البيئية المستدامة، وصدر عنها تقرير برونتلاند؛
- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية -مؤتمر الأرض (ريودي جانيرو 1992) : جاء مكماً لأهداف مؤتمر ستوكهولم، لتحقيق مستويات متقدمة للتعاون بين الدول مع اتفاق عالمي يحترم مصالح كل الأطراف، وصدرت عن هذا المؤتمر عدة اتفاقيات أهمها:

¹ - هاجر عروج، " الأليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية." مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية (المجلد 5، العدد 2، جويلية 2018)، ص ص 655-672.

✓ إعلان ريو بشأن حماية البيئة، يهدف لإيجاد تدابير وقائية منسجمة وقابلة للتطبيق في كل الظروف وبصدد كل التهديدات، وكرست فكرة الملوث الدافع؛

✓ برنامج العمل المشترك للقرن الواحد والعشرين (المذكرة 21)، برنامج عمل دولية للتنمية المستدامة، تحدد المجالات المعنية بالحماية من أجل الحفاظ على مواردها، وتعزيز دور المجموعات في إدارة الموارد الطبيعية، وعملت على دمج الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد؛

✓ إعلان المبادئ المتعلقة بالغابات، يتعلق بحماية الغابات والمساحات الخضراء وتشجيع الإعلام البيئي في مجال الغابات.

تعتبر هذه المؤتمرات من أهم التجمعات الدولية التي انعقدت لإيجاد حلول عملية لأخطار البيئة التي تهدد الحياة البشرية ومن أبرز الموضوعات التي بحثتها حماية الغلاف الجوي من طبقة الأوزون، حماية البحار والمحيطات، مكافحة التصحر والجفاف وإزالة الغابات، حفظ التنوع البيولوجي، الإدارة المأمونة بيئياً للنفايات الخطرة.

- دورة الجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة للبيئة (1997) : هي الدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة للامم المتحدة تعرف بقمة الأرض+5، عقدت في نيويورك وعرضت تنفيذ جدول اعمال القرن 21؛

- مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة (2002): ركز بالأساس على تحسين مستوى معيشة الأفراد ومكافحة الفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلا ضبط أنماط الاستهلاك، وتحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع معايير السلامة البيئية؛ كما أقر مبدأ الوقاية البيئية كجزء رئيسي للتنمية واعتبر البيئة النظيفة الخالية من الملوثات حق ملازم لبقاء الإنسان.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2012): يعرف باسم ريو+20، وشعاره "المستقبل الذي نصبو إليه".

2- الاتفاقيات الدولية:

من أهم آليات العمل الدولي في مجال التعاون البيئي، تتراوح بين الاتفاقيات العالمية والاقليمية، اهمها:

✓ الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي المنعقدة في باريس عام (1972)؛

✓ معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار (1982)¹؛

✓ بورتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون (1987)؛

✓ اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها (1989)؛

✓ الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ (1992)؛

✓ اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (1992)؛

✓ إتفاقية مكافحة التصحر (1994)؛

✓ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الامم الإطارية بشأن تغير المناخ وخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة (1997)؛

✓ اتفاقية روتردام بشأن تطبيق اجراءات الموافقة المسبقة عن مواد كيميائية ومبيدات وآفات متداولة في التجارة الدولية.

على المستوى الاقليمي هناك العديد من الاتفاقيات الاوروبية والافريقية، لحماية البيئة البحرية والبرية والجوية، عربيا مثلا، تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات أولها معاهدة 1962 متعلقة بالتعاون العربي في مجال استعمال الطاقة الذرية، بالإضافة إلى المعاهدة الخاصة بإنشاء المركز العربي للمناطق القاحلة سنة 1965، وكذا الاتفاقية العربية للشغل والمتعلقة بالصحة والسلامة المصادق عليها في سنة

¹ - برنامج الأمم المتحدة، تقرير توقعات البيئة العالمية الثالث: المنظورات الماضية والحالية والمستقبلية (البحرين : المنامة، عالم الترجمة، 2002) ص. 12.

1957، وكذا اتفاقية الكويت التي تتعلق بالتعاون في مجال حماية البيئة البحرية الخليجية، من أي تلوث قد يلحق بهما تمت المصادقة عليها سنة 1978.

الى جانب العديد من المبادرات الدولية، مثل المبادرة اليابانية سنة 1983 بخصوص انشاء لجنة دولية لتحقيق الأهداف المشتركة وتحقيقها على المستوى الدولي.

3- مبادئ التعاون الدولي البيئي:

إن الجهود التي تبذل في مجال حماية البيئة على المستوى الدولي تربط بين القانون الوطني والقانون الدولي، لأن أي خلل في بيئة أي دولة تنعكس آثاره السلبية على الجميع دون تفرقة، مثلما حدث في حرب العراق والكويت أوائل التسعينات حيث تلوثت مياه الخليج بالبترو، وايضا ما حصل من تسرب إشعاعي من مفاعل تشيرنوبل سنة 1986 في أوكرانيا حيث تأثر المجتمع الدولي من كل ذلك. ولضبط هذه الانفلاتات تخضع العلاقات الدولية في مجال التعاون البيئي لجملة من المبادئ، تخلق التناسق بين المبادرات الوطنية لسن التشريعات والقوانين الداخلية، والتشريعات الدولية حتى تؤتي ثمارها.

أهم هذه المبادئ:

❖ مبدأ التعاون أو التضامن الدولي، ووفقه تتحمل الدول المصنعة أعباء ومخلفات نشاطها الصناعي وآثاره السلبية على باقي الدول، ووفقه تم إنشاء صندوق خاص متعدد الأطراف للأوزون¹؛

❖ مبدأ الحيطة، باعتماد الدول المنهج الوقائي كل حسب قدرتها، وفي حالة ظهور أخطار جسيمة لا سبيل إلى تجاهلها والاحتجاج بضعف أساليب التعامل معها، بل لابد من اتخاذ تدابير إستباقية تتسم بالفاعلية لمنع تدهور البيئة؛

¹ - أسامة الخولي، البيئة وقضية التنمية والتصنيع، (الكويت : عالم المعرفة، مطابع السياسة، 2002)، ص42.

❖ مبدأ عدم التمييز والمساواة في المعاملة بين ضحايا الملوثات العابرة للحدود، من خلال تمكين ضحايا الأضرار البيئية العابرة للحدود من الاستفادة من نفس الإجراءات واللجوء إلى نفس الأجهزة الإدارية والقضائية المتاحة في الدول مصدر التلوث دون تمييز؛

❖ مبدأ الملوث الدافع؛

❖ مبدأ المنع والحظر؛

❖ مبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة، من المبادئ الحديثة التي ظهرت في التشريعات الوطنية وأحكام القضاء الدولي والاتفاقيات الدولية، ويقوم هذا المبدأ على إيلاء المصلحة الفردية في حماية البيئة عناية خاصة وتتمثل هذه العناية في إعطاء الحق للأفراد بصفتهم المجردة باللجوء إلى القضاء للدفاع عن الأضرار التي تلحق بالبيئة، لأن أضرار البيئة لا تفرق بين شخص وآخر. كما أنها حركية في طبيعتها لا تفرق بين إقليم دولة وأخرى.

المبحث الثالث: استراتيجيات ترقية الأمن البيئي والصعوبات التي تواجهها.

أصبحت المبادئ الدولية لحماية البيئة راسخة في وجدان الضمير الدولي، فهي بمثابة قواعد جوهرية للقانون الدولي عمومًا، وفي ظل وجود أفعال وتصرفات تخالفها تخلق صعوبات في تطبيق هذه المبادئ، أصبح من الجدير أن تتكاتف دول العالم بأسرها من أجل مواجهة الأخطار البيئية التي تهدد البيئة، والاعتراف أن التلوث لا يصيب مكاناً واحداً فحسب بل تنتقل آثاره الفتاكة، والمدمرة لتنال من الدول الأخرى المجاورة، لذلك لا بد من بذل المزيد من الجهد من أجل سن المزيد من التشريعات والقوانين الوطنية والدولية المنظمة من أجل حماية البيئة، والمحافظة عليه وفق استراتيجيات واضحة.

فرغم الجهود الدولية المبذولة إلا أن الوعي البيئي لم يتبلور بالشكل الكافي لدى كل من لدية مصلحة في استغلال ونهب الثروات، والثراء على حساب البيئة، في شكل ممارسات تشكل عقبة تحول دون تحقيق الحماية الفعلية والمطلوبة للطبيعة.

المطلب الأول: صعوبات ومعوقات التعاون الدولي البيئي

بسبب تداخل المصالح وتعدد الشركاء، ونظرا لكثرة الفواعل خاصة الشركات الصناعية والاقتصادية الكبرى التي تتعارض برامجها مع أهداف هيئات حماية البيئة، وتتمثل اهم هذه الصعوبات في:

- صعوبة الامتثال وتباين المواقف الدولية بخصوص مواضيع حماية البيئة:

يؤثر اختلاف المواقف الدولية بخصوص قضايا البيئة على نوعية وطبيعة الإجراءات المتخذة في المؤتمرات بصدد مسألة محددة، وتعدى الولايات المتحدة أهم معارض ومتحفظ لدى اتخاذ القرار، كما أن القانون الدولي يفتقر إلى الردع أو السلطة فوق القومية الموجهة والمتابعة للامتثال إلى مضامين هذه النصوص، فتخرج أعمال المؤتمرات في شكل توصيات غير ملزمة للدول التي ترفض تنفيذها.

من جهة أخرى، تتخذ القوى الصناعية الكبرى من أراضي الدول الفقيرة مصبات لردم نفاياتها الخطيرة مقابل مبالغ زهيدة. كما أن رفض بعض الدول الانضمام إلى بعض الاتفاقيات الدولية يعود تعارض مصالحها مع مضمون هذه الاتفاقيات، حتى وان كانت تمس بدول أخرى على حسابها.

لذلك يواجه الامتثال للاتفاقيات البيئية الدولية بوجه عام تحديات كبيرة، لأن معظمها يتعلق بمدى الالتزام بتنفيذ برامجها، وخضوع نشاطاتها الوطنية لإشراف ومراقبة الهيئات الدولية التي تحددها اتفاقيات، زهي التي لم ترى النور بعد، لذلك فإن غياب الإلزام الفعلي المقترن بأدوات الردع الحقيقي، يجعل من هذه الأحكام مجرد مبادرات.

- الصعوبات الاقتصادية:

يعد اختلاف القدرات التكنولوجية والاقتصادية للدول سببا هاما في تفاوت مسببات التلوث البيئي وأساليب التعامل معها. ففي نفس الوقت الذي يعد التحكم في تقنياتها سبب في تخطي مسائل نضوب الطاقة والتحكم في مخرجات التهديدات الدولية، نظرا لمرونة الإجراءات التي يمكن اتخاذها، فإن الافتقار لها يزيد من تفاقم مخلفات التهديدات البيئية وانتشار الفقر ومشاكل المديونية، والمطالبة الدائمة بالمساعدات والتعويض وبتطبيق مبدأ المسؤولية.

في نفس الوقت تعد التخصيصات المالية الموجهة لحماية البيئة غير كافية، ومنخفضة مقارنة بمعدلات الانفاق العسكري، والشركات الصناعية الكبرى المسببة للتلوث، لذلك عادة ما تكون نتائج التعاون هزيلة، يضاف اليها عدم التزام الدول المانحة بتعهداتها المالية، ما جعل الحصيلة الحقيقية للإجراءات المتخذة بعد قمة ريو تبقى متواضعة.

- اعتماد حلول جزئية لقضايا لا تتجزأ :

فالحلول المعتمدة تتعلق بإقليم ونطاق جغرافي وموضوعي محدد، كما ان الدول التي توقع على الاتفاقيات هي غالبا بمنأى عن الأزمة أو لديها مصالح أخرى خلف هاته الاتفاقيات، او هدفها الضغط على اطراف بذاتها؛ وقدرة التأثير تكون محدودة عادة بسبب عدد الدول المشاركة ومحدوديتها وتوقيعها عادة على اتفاقيات تحظر استعمال مواد هي غير قادرة على اقتناءها.

- صعوبات قانونية:

مردها الافتقار الى سلطة رقابية دولية واجراءات متفق عليه لردع المخالفين، أو تعويض المتضرر منها بفعل الطرف الآخر من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الكوادر المحلية القادرة على تطبيق النصوص القانونية، وسوء فهم المصطلحات المتعلقة بالبيئة أو التحكم في تقنيات العمل البيئي، الى جانب ازدواجية النصوص الداخلية بين الإدارية والمدنية وتعدد الفواعل بما يؤثر على طبيعة الجهة المتدخلة، والهيئة

القضائية المعنية. خاصة وأن قواعد القانون الدولي البيئي لا تزال ناشئة، ويكتنفها العديد من الغموض وهي لا تكفل وحدها حماية حقيقية للبيئة، الى جانب صعوبة توقيع الجزاء على الهيئات المعنية. ويبقى مشروع انجاز محكمة دولية للبيئة مؤجلا.

- الأضرار البيئية هي عادة وعلى العموم أضرار غير مباشرة :

ما يصعب تحديد المسؤولية القانونية عنها، فهي اضرار ذات طبيعة متراخية لا تحدث دفعة واحدة، وإنما على فترات قد تمتد الى سنوات وعقود، يصبح وقتها من الصعوبة بما كان تحديد المسبب الرئيسي والوحيد لها، أو اثبات العلاقة السببية بين التصرف المؤذي والأضرار الناجمة عنه.

- نقص الوعي البيئي:

الذي يبقى عاملا مهما لأنه يرتبط بادراك حساسية القضايا والمشاكل البيئية من جميع الأطراف، ويبقى ضئيلا ان لم يكن معدوما رغم الحملات التي تنظمها وسائل الإعلام والجهات الوصية. حيث يبرز في أبسط التصرفات اليومية للأشخاص المعنيين به؛ في ظل غياب التنسيق بين الجهات الفاعلة بخصوص شرح مضامين الأحكام الدولية في الصدد. مع تأثير اللوبيات التي تعمل لصالح الشركات الاقتصادية الكبرى من خلال الإعلام على التوجه الاستهلاكي للشعوب، وفرض الضغوطات على صناع القرار في العديد من الدول الضعيفة خاصة لمنعهم من تبني سياسات بيئية فاعلة.

الى جانب ارتفاع تكاليف الأدوات والوسائل التي تسمح بتبني فكر بيئي ومواطني حقيقي، أو انتهاج سياسات الفرز المنزلي رغم أهميتها، لكنها تتطلب استثمارات وميزانية كبيرة لا تتوفر عليها الكثير من المجتمعات. مع فشل آليات الضرائب الايكولوجية التي عادة ما تتعرض للرفض الشعبي، وغياب حوافز حقيقية ودائمة في ظل فشل الإعلام المحلي في ابراز مخلفات التراجع البيئي وعمق أزمة الندرة التي يعيشها المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: استراتيجيات ترقية الأمن البيئي الدولي.

ايجاد حلول كفيلة بالتصدي لمخلفات التهديدات البيئية وتحقيق الأمن البيئي يتطلب:

1- إستراتيجيات استباقية:

أي جملة المبادرات القبلية المتمحورة حول آليتي:

✓ الحماية من القمة إلى القاعدة؛

✓ التمكين من القاعدة إلى القمة.

وهي خطة تعتمد فواعل الأمن الإنساني لأجل اجتناب واستباق نشوء التهديدات البيئية لبقاء الفرد وتحط من كرامته. من بينها الاحتياطات والاستعدادات للتصدي للكوارث الطبيعية، عن طريق التنبؤ ووضع خطط قبل حدوث الكارثة، عن طريق تفعيل دور المهيئات المحلية خاصة تلك المعنية بحماية البيئة والمحافظة عليها. مع تحليل وتوقع المخاطر الناجمة عن الكوارث قبل حدوثها، في شكل مخططات استعجاليه لإدارة الأزمات والتحكم في المخلفات.

تقوم هذه الاستراتيجية على منع ظهور مسببات الأزمة أو الكارثة أو التهديد، وفق حيز زمني متوسط وبعيد الأمد، اعتمادا على التخطيط الاستراتيجي لإنتاج سيناريوهات قابلة للتنفيذ وقت الحاجة¹.

2- إستراتيجيات الحماية والوقاية:

تتمثل في جملة الإجراءات والسياسات التي يجب إتباعها لدى وقوع الخطر إلى غاية احتوائه وزواله، وهي تتطلب تضافر الجهود من داخل الوطن وخارجه.

ويسبق هذا السعي إلى اعتماد الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة والتقليل من استعمال الوقود الاحفوري؛ وتوسيع الجباية البيئية من اجل استغلال عائدات

¹ - سامي محمد هشام حريز وزيد منير عبوي، إدارة الكوارث والمخاطر، الأسس النظرية والتطبيقية، (الأردن : دار الراية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 62 .

صناديق البيئة في مشاريع تعنى بها، وفي نفس الوقت ترشيد الاستهلاك والعمل على اعادة تدوير النفايات وتثمينها. وحبذا لو تكون الوقاية مبكرة من اجل تحسين مردوديتها، والتخفيف من حدة التهديدات وايجاد حلول ذات الأمد البعيد، عن طريق:

1. التصدي لأسباب التدهور البيئي عبر معالجتها ووضع خطط للقضاء عليها؛
2. التقليل من حدة المخاطر والتحكم في مخرجاتها، بجعلها تحت السيطرة من اجل احتواءها، وفرض قيم البيئة .

من اجل ذلك أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التقييم البيئي والإنذار المبكر، يركز اهتمامه على المسائل التي تقع في نطاق رصد تقييم الحالة البيئية للكرة الأرضية وجذب نظر العالم إلى ما يتطلبه العمل من خلال وضع تقارير تحليل البيئة العالمية وتقييم الأنشطة البيئية والإقليمية، ويسمى المرتقب البيئي العالمي إضافة إلى التعاون والتنسيق في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل ضمان تبادل المعلومات وتوثيق الصلة بين الأوساط العلمية وواضعي السياسات.

3- الرشادة والحوكمة البيئية:

تعد الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة التي تسعى الى ترشيد العلاقة بين الإنسان وبيئته، فهي مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من اجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا الى المستوى العالمي، كما تدعو الى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من اجل الحفاظ على الاستدامة البيئية، في حين يؤكد البعد العالمي على مسؤولية عدد كبير من المؤسسات والفواعل داخل وخارج الحكومة وعبر الحدود الوطنية والمؤسسات¹؛ كما أنها الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد كيفية استخدام الموارد البيئية ومجموعة الإجراءات والآليات التنظيمية لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات وفي مختلف الأنشطة².

¹ - مليكة قادري، " دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة"، المجلة الجزائرية للأمن الانساني (المجلد الثالث، العدد 2، جويلية 2018)، ص ص. 150-168.

² - المكان نفسه.

لقد أصبح البعد البيئي ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، في إطار مقاربة تكاملية بين الفواعل المحلية والإقليمية والدولية لوضع استراتيجية فعالة وفاعلة. من خلال تبني فلسفة رشيدة تؤدي إلى ترجمة التنمية في شكل خارطة طريق ومشروعات حقيقية قابلة للتحقيق، واعتماد الفكر التنموي في كل المشاريع ذات البعد أو الأثر البيئي.

تؤدي الرشادة والحوكمة البيئية إلى تعزيز استراتيجيات التكيف مع آثار التغير المناخي من خلال التمكين والمشاركة، وتحقيق الاستدامة البيئية. ففي ظل عولمة المخاطر العابرة للحدود التي تشهدها الدول والمجتمعات والأفراد، لاسيما المتعلقة بالتهديدات البيئية التي أصبحت تكاليفها باهظة على المجتمع الإنساني؛ فبات من المؤكد أن مستقبل البيئة متوقف على كيفية إدارتها والتعامل مع تهديداتها، وهو ما تقدمه الرشادة البيئية من آليات واستراتيجيات لحماية الحق في البيئة وبناء منطق الأمن الإنساني. من خلال:

- ✓ المساهمة في تفعيل الحقوق البيئية والحصول على العدالة البيئية ومكافحة الفساد البيئي؛
- ✓ مجابهة مختلف التهديدات البيئية الناتجة عن تغير المناخ أو النشاط الإنساني؛
- ✓ عبر تفعيل تعزيز الرشادة العالمية والإصلاح المؤسسي من خلال إعادة توجيه الاستثمارات العامة؛
- ✓ إدراج السياسة البيئية في السياسة العامة للدولة؛
- ✓ استغلال الأدوات التعليمية والتثقيفية لنشر الوعي لدى الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة البيئة.

ترمي الرشادة البيئية الى خلق عالم:

- ✓ نظيف، يساعد فيه نقاء الهواء والمياه والمحيطات ونظافتها الناس على أن يحيوا حياة صحية منتجة، وتركز فيها استراتيجيات التنمية على خفض الانبعاثات ومراعاة البيئة في قطاعات النقل والطاقة والزراعة والتنمية الحضرية؛

- ✓ يراعي البيئة، بحيث تدار فيه الموارد الطبيعية إدارةً تتسم بالاستدامة بطريقة تحفظها وتصونها من أجل تحسين سبل كسب العيش وتحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ قادر على التكيف تكون فيه البلدان أفضل استعداداً لمواجهة الصدمات وأقل عرضة للتأثر بالكوارث الطبيعية وأنماط الطقس المتقلبة والتأثيرات الأخرى الناجمة عن تغير المناخ¹.

بهذا الصدد يعتمد البنك الدولي إستراتيجية تشمل خطط عمل لمواجهة تحديات بيئية محددة في كل منطقة نامية من العالم:

- ففي أفريقيا، يركز على تعزيز حوكمة إدارة الموارد الطبيعية نظراً للضغط المتزايد على الزراعة والتعدين والغابات وأحواض المياه في المنطقة. ومن خلال الشراكة مع وكالات أخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تسعى مجموعة البنك إلى توسيع إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء المنطقة.
- في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، دعم الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، والتنمية الحضرية والنقل المستدامين، وكذلك إعطاء الأولوية للتخلص التدريجي من العديد من الملوثات الصناعية؛ وإسداء المشورة بشأن أسواق الكربون والتكيف في مجال الزراعة والبنية التحتية الساحلية؛ والارتقاء بإدارة الغابات؛ وتعزيز الشراكات الإقليمية للحفاظ على التنوع البيولوجي.
- في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، حيث يواجه العديد من البلدان نقصاً في موارد الطاقة وتركبة ثقيلة من التلوث الصناعي، يسعى إلى استخدام الطاقة النظيفة والإنتاج النظيف بينما تدعم برامج للتخلص من مخزونات الملوثات، وإعادة تأهيل مستجمعات المياه وتحسين التأهب لمواجهة الكوارث.

¹ - البنك الدولي، " إستراتيجية بيئية جديدة لمجموعة البنك الدولي تشجع التنمية 'النظيفة والمراعية للبيئة'،

بيان صحفي رقم SDN / 2012 / 496 (واشنطن، 5 جوان 2012) في:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/06/05/world-bank-group-unveils-new-focus-on-green-clean-resilient-development>

• في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تستمر الضغوط على السواحل والأراضي الرطبة وأكبر غطاء حرجي في العالم، العمل على إدارة المناطق المحمية، وإدراج حفظ التنوع البيولوجي في حيز المناطق المنتجة، واستخدام المدفوعات مقابل الخدمات البيئية في بعض البلدان. وتزويد أكثر مناطق العالم عمراً بالمشورة في مجال السياسات المعنية بمسارات التنمية الأنظف، ودعم مكافحة التلوث الصناعي، وتشجيع "المدن المراعية للبيئة".

• في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تؤثر الكثافة السكانية العالية وشح المياه والإفراط في صيد الأسماك بشكل أساسي على الفقراء، تدعم مجموعة البنك برامج تستهدف تدعيم قدرات البلدان التي تطل على بحار مشتركة – البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي – على الحد من التلوث البحري وإدارة مصايد الأسماك. وتشمل مجالات التركيز الأخرى: النظم البيئية الصحراوية وسبل كسب العيش؛ وتحسين التخطيط الحضري والصناعي؛ والتوسع في توليد الطاقة الشمسية؛ والجهود المبذولة للحد من التعرض للجفاف.

• في جنوب آسيا، حيث يعيش الأشخاص الأكثر فقراً في مناطق تعاني من ارتفاع معدلات تآكل التربة وتغير معدل هطول الأمطار وتدهور الغابات، تساعد مجموعة البنك على تدعيم دور إدارة الموارد الطبيعية في أجندة التنمية، وتدعيم الإدارة البيئية في مجال الصناعة، وخفض التكاليف التي تتكبدها البلدان التي تتعرض للتدهور البيئي.

وتتطلب مواجهة التحديات التي تواجه عالم نظيف يراعي البيئة وقادر على التكيف ومواجهة المخاطر المناخية الاستفادة من الميزة النسبية لجميع الشركاء في التنمية. وتقر الإستراتيجية الجديدة بالدور المتنامي للقطاع الخاص في معالجة المخاوف بشأن الاستدامة، ووضع معايير الاستدامة، وضمان قدرة الأسواق العالمية على تعزيز التنمية المستدامة، والقيام بذلك فعلاً. كما تضم الاستراتيجية الجديدة أيضاً الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وهي ذراع مجموعة البنك الدولي التي تعزز

دخول الاستثمار الأجنبي المباشر المسئول إلى البلدان النامية عن طريق توفيرها التأمين ضد المخاطر السياسية للقطاع الخاص¹.

الخاتمة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل المساعي المحلية، عن المساعي الدولية من أجل تحقيق بيئة آمنة ومستقرة، توفر شروط العيش الرغيد للإنسان وتضمن حصة الأجيال المستقبلية من الثروات. إن التعاون الدولي البيئي حتمية فرضتها المعطيات البيئية التي تهددها الأخطار من كل جانب، بفعل عوامل بشرية أدت إلى تدهور الأوضاع، وتحميل مجتمعات هي في الغالب في منأى عن مسببات الخطر أعباء نشاط القوى الكبرى والمؤسسات الصناعية العابرة للقارات.

إن تكثيف الجهود الدولية ضرورة، لابد من تجسيدها من خلال النصوص القانونية من جهة ومن خلال المبادرات الجماعية والفردية لتحقيق التنمية المستدامة، وإعادة التوازن البيئي. ورغم كثافة النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والمؤتمرات والملتقيات والقمم، إلا أن غياب أداة الإلزام والردع حال دون تحقيق أهدافها، في ظل مماثلة القوى الصناعية الكبرى وتراخيا عن تحمل أعباءها، أدى إلى ظهور سلوكيات موازية في العالم المتخلف أدت إلى تدهور الوضع. وتبقى الرشادة والحوكمة السبيل الوحيد للدول من أجل النهوض بقطاع البيئة والحفاظ عليه.

¹ - المكان نفسه.

قائمة المراجع:

1. أبو حجازة أشرف عرفات. مبدأ الملوث يدفع . القاهرة : دار النهضة العربية . 2006.
2. إبتسام سعيد المكاوي. جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة. عمان :الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2008.
3. العادلي محمود صالح. موسوعة حماية البيئة، دراسة مقارنة . مصر: دار الفكر الجامعي. 2003.
4. الخولي أسامة. البيئة وقضية التنمية والتصنيع . الكويت : عالم المعرفة .مطابع السياسة. 2002.
5. برنامج الامم المتحدة. تقرير توقعات البيئة العالمية الثالث :المنظورات الماضية والحالية والمستقبلية. البحرين : المنامة، عالم الترجمة. 2002.
6. شرف محمد ابراهيم محمد. المشكلات البيئية المعاصرة، الأسباب والآثار والحلول . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية. 2008.
7. محمد هشام سامي حريز وزيد منير عبوي . إدارة الكوارث والمخاطر، الأسس النظرية والتطبيقي. الأردن : دار الراءة للنشر والتوزيع. 2008.
8. مقري عبد الرزاقق. مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية . الجزائر: دار خلدونية للنشر والتوزيع. 2008 .
9. شحاتة علاء الدين . التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة للإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات .القاهرة : دار النهضة للنشر والتوزيع . 2000،
10. ميهوبي عبد الحكيم، التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي . الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع . 2011.
11. مراد لطالي. "الامن البيئي واستراتيجيات ترقيته، مقارنة الامن الانساني، " مجلة الفكر القانوني والسياسي . الأغواط: جامعة عمار ثليجي. المجلد الثاني. العدد الأول.
12. مليكة قادري. " دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة،" المجلة الجزائرية للأمن الانساني . المجلد الثالث. العدد 2. جويلية 2018.
13. هاجر عروج . " الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية، " مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. المجلد 5، العدد 2، 2018.

14. البنك الدولي. <https://www.albankaldawli.org>

15. Hasenclever Andreas And Peter Mayer And Volker Rittberger . **Theories Of International Regimes.** Cambridge University Press. 1997.
16. Oliver Richmond and Jason Franks. **Human Security and the War on Terror** . in: Felix Dodds and Tim Pippard. **Human and Environmental security: An agenda for change** . London. Earthscan. 2005.
17. United nations Environment Programme. **Keeping Track Changing Environment.** Nairobi ,October 2011.